

إيكواس تتجه لتشديد العقوبات على الانقلابيين في مالي

باماكو - تتجه مجموعة دول غرب أفريقيا (إيكواس) لتشديد العقوبات على المجلس العسكري الانقلابي في مالي، بعد أن استكشفت خلال أسبوع سبل استعادة الحكم المدني في البلاد، فاقترحت خارطة طريق قوبلت بتجاهل ترجمه الانقلابيين الجمعة بتعيين زعيمهم أسيمي غويتا رئيساً للجمهورية.

وأكد المجلس العسكري وثيقة مكونة من 41 مادة تشرح "الحقوق والواجبات الأساسية". وسيتم تطبيق المواد على أنها "إضافة" لأحكام دستور عام 1992 وسيكون من الممكن إلغاؤها بعد قبول اللائحة المتعلقة بالعملية الانتقالية.

والخميس، أبلغت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المجلس العسكري في مالي أنها تقبل حكومة انتقالية يقودها مدنيون أو عسكريون متقاعدون، لمدة أقصاها 12 شهرا.



محمد إيسوفو
العقوبات وصفة جيدة
وفعالة لعلاج داء
الانقلابات

وحرصت المجموعة العسكرية التي استولت على السلطة في مالي على التأكيد أن "السلام في مالي أولويتنا" وأن القوات الإقليمية والأجنبية المنتشرة في البلاد "تتقن شريكنا". في إشارة إلى بعثة الأمم المتحدة في مالي "مينوسما" وقوة برخان الفرنسية وقوة مجموعة دول الساحل الخمس وتجمع القوات الخاصة الأوروبية "تاكوبا" المكلفة بمواكبة العسكريين الماليين.

وفي مارس 2012، مع إطلاق المتمردين الطوارق هجوما كبيرا على شمال مالي، نمر عسكريون على ما اعتبروه تقاسما للحكومة في التعامل مع الوضع، وأطاحوا بالرئيس توماني توريه.

لكن الانقلاب عجل بسقوط شمال البلاد في أيدي الجماعات الإسلامية المسلحة، قبل أن يتم دحرها خصوصا بعد تدخل عسكري فرنسي في يناير 2013 لا يزال مستمرا.

وتوسعت هجمات الجماعات الجهادية إلى وسط البلاد عام 2015، ما أدى إلى خسائر مدنية وعسكرية جسيمة. وهذه الهجمات المتداخلة مع نزاعات محلية، امتدت أيضا إلى النيجر وبوركينا فاسو المجاورتين لمالي.

توتر حاد بين واشنطن وبكين في المحيط الهادئ

يقوم به إلى هناك بأنها محور تنافس على النفوذ مع الصين.

وردت وزارة الدفاع الصينية وانتقدت "سياسيين أميركيين يعينهم" نقول إنهم يضررون العلاقات العسكرية الأمريكية الصينية قبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقررة في نوفمبر لاجل تحقيق مكاسب "إثباتية" إلى حد السعي لاختراق اشتباكات عسكرية.

وقال المتحدث باسم وزارة الدفاع الصينية وو تشيان "هذا النزاع من التصرفات يعرض أرواح الضباط والجنود على الخطوط الأمامية من الجانبين للخطر".

وأضاف أن بلاده ليست خائفة من "الاستفزاز والضغط" من جانب الولايات المتحدة وستدافع بحسم عن نفسها ولن تسمح للولايات المتحدة بإثارة اضطرابات. وقال "نأمل أن يتبنى الجانب الأمريكي بحق رؤية استراتيجية، وينظر إلى تطور الصين بنهج منفتح وعقلاني ويتخلى عن مستنقع اللق والشتباك".

وعبرت وزارة الدفاع الأمريكية (البيتاغون) الخميس عن قلقها من التدريبات العسكرية التي أجرتها الصين مؤخرا والتي شملت إطلاق صواريخ في بحر الصين الجنوبي.

وقالت في بيان "إجراء تدريبات عسكرية في منطقة متنازع عليها في بحر الصين الجنوبي لا يساهم في تخفيف التوتر والحفاظ على الاستقرار".

وتجري الصين حاليا تدريبات عسكرية في بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي.

وتطلبت إيكواس، المجموعة العسكرية الحاكمة في مالي بالبدء فورا بعملية "انتقال مدني" للسلطة وتنظيم انتخابات خلال 12 شهرا، مقابل رفع تدريجي للعقوبات.

وعلمت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عضوية مالي في مؤسستها، وأغلقت الحدود معها كما أوقفت التدفقات المالية مع الدولة في أعقاب الإطاحة بالرئيس إبراهيم أبو بكر كيتا الأسبوع الماضي.

وأكدت إيكواس هذا النهج الصارم الجمعة، في ظل مخاوفها من طول أمد الاضطرابات في مالي وإمكانية أن تقوض المعركة مع المتشددين الإسلاميين هناك وفي منطقة الساحل الصحراوي الأوسع.

وقال رئيس النيجر محمد إيسوفو، الذي يتولى رئاسة المجموعة، خلال قمة افتراضية لمناقشة مستقبل مالي السياسي إن "النزعة الانقلابية" داء خطير.

وأضاف إيسوفو "لا توجد علاجه سوى وصفة واحدة: العقوبات، إنها مرة بالاكيد، لكن ليس الدواء كذلك للكثير من الأمراض".

ويحرص الضباط الذين نفذوا الانقلاب على رفع العقوبات، وأطلقوا الخميس سراح كيتا وسمحوا له بالعودة إلى منزله، كبادرة لحسن النوايا قبيل القمة، كما قلصوا المدة المقترحة لعملية الانتقال الديمقراطي إلى عامين بعد أن كانت ثلاثة.

لكن إيسوفو قال إن إطلاق سراح كيتا لا يمثل عودة إلى النظام الدستوري "الذي يتطلب عودة الجيش إلى كئناته".

وتطالب إيكواس بالبدء بفترة الانتقالية أكثر من عام، وذلك وفق تقرير داخلي لوسطاء أرسل إلى باماكو عاصمة مالي الأسبوع الماضي.

ويطالب التقرير، الذي لم تنشره إيكواس لكنه نشر على عدد من المواقع الإلكترونية، بأن يشرف على العملية الانتقالية رئيس ورئيس وزراء مدنيان.

وتغطي الطاقة والحدود البحرية والنزاع القبرصي.

وكادت اليونان وتركيا تخوضان حربا في عام 1974 بشأن قبرص التي باتت منقسمة منذ ذلك الحين حيث تدير إدارة من القبارصة الأتراك اعترفت بها تركيا فقط الثلث الشمالي بينما تدير حكومة من القبارصة اليونانيين تحظى بالاعتراف الدولي الثلثين الآخرين في الجنوب.

والموقف العقابي الذي تطالب به اليونان وقبرص وفرنسا، الذي يدعو إلى فرض عقوبات اقتصادية، غالبا ما يواجه بالصد من جانب ألمانيا وإيطاليا ومالطا وغيرها من الدول التي تريد حماية علاقاتها مع تركيا.

وبدأت أربع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، اليونان وفرنسا وإيطاليا وقبرص، الأربعاء تدريبات عسكرية مشتركة في شرق المتوسط ردا على اتخاذ أنقرة نهجا تصديريا قائله إنها لن تقدم "أي تنازل" في تلك المنطقة.

وقالت وزيرة الجيوش الفرنسية فلورانس بارلي في تغريدة أكدت بدء التدريبات العسكرية المشتركة إن "المتوسط يجب ألا يكون ملعبا لطموحات البعض: إنه ملكية مشتركة"، حيث "احترام القانون الدولي يجب أن يكون القاعدة وليس الاستثناء".

أردوغان يفرق في مفارمات شرق المتوسط

بكين - تتبادل الولايات المتحدة والصين التصريحات الحادة وسط تصاعد التوتر العسكري بين أكبر اقتصادين في العالم، إذ قال وزير الدفاع الأميركي مارك إسبر إن بلاده "لن تتخلى عن شبر واحد" في المحيط الهادئ، فيما ردت الصين بالقول إن "واشنطن تخاطر بأرواح الجنود".

وثمة خلاف بين واشنطن وبكين حول قضايا يعينها بدءا من التكنولوجيا والتجارة وحقوق الإنسان وصولا إلى الأنشطة العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي، حيث تتهم كل دولة الأخرى بانتهاج سلوك استفزازي.

ونفذت سفينة حربية أميركية الخميس عملية وتينغية قرب جزر باراسيل في بحر الصين الجنوبي، وهو ما تنتقده الصين عادة بوصفه تهديدا لسيادتها. وقال إسبر "دعما لجدول أعمال الحزب الشيوعي الصيني، يواصل جيش التحرير الشعبي اتباع خطة تحديث صارمة للوصول إلى جيش على مستوى عالمي بحلول منتصف القرن".

وأضاف "سيبتضمن هذا بلا شك السلوك الاستفزازي لجيش التحرير الشعبي في بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي، وفي أي مكان آخر تعتبره الحكومة الصينية حاسما لمصالحها".

لكن إسبر أضاف أيضا أن بلاده تامل في العمل مع الصين لحملها على احترام النظام الدولي القائم على القواعد حتى مع حثت بكين مرارا بوعودها وسعيها إلى تحديث عسكري واسع النطاق.

ووصف وزير الدفاع الأميركي منطقة المحيطين الهندي والهادئ قبيل جولة

أوروبا تضع تركيا أمام العقوبات أو التراجع شرق المتوسط

بروكسل تسقط خيار الدبلوماسية في مواجهة أطماع أنقرة



تحد تركي للتحذيرات الدولية

الطاقة والحدود البحرية، عن السيطرة. وأعلنت البحرية التركية تمديد مهمة سفينة المسح الزلزالي عروج ريس والسفن الحربية المرافقة خمسة أيام إضافية تنتهي الثلاثاء.

كما أعلنت عن خطط لإجراء "تدريبات للمدفعية" على أطراف مياها الإقليمية في الزاوية الشمالية الشرقية للمتوسط الثلاثاء والأربعاء القادمين.

وقال وزير الدفاع التركي خلوصي أكار إن التدريبات على إطلاق النار لا تتعلق بنزاع تركيا مع اليونان على مسألة الوصول إلى احتياطيات اكتشفت مؤخرا، يمكن أن تقدم لأوروبا موارد كبيرة جديدة للطاقة وتخفف اعتمادها على روسيا.

وتدرك أوروبا أكثر من أي وقت مضى أن تركيا أصبحت عبئا ثقيلا في ظل النهج الرصدي الذي ينتهجه الرئيس التركي صدامي أردوغان ضاربا بعرض الحائط القيم الأوروبية التي على أساسها يحدد الاتحاد الأوروبي علاقاته الخارجية.

وحذر أردوغان من أن بلاده لن تقدم "أي تنازل" في الدفاع عن مصالحها المرتبطة بالغاز في شرق المتوسط، داعيا اليونان إلى تجنب أي "خطأ" يمكن أن يؤدي إلى "خرابها".

ويرى المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، وهو مركز أبحاث أوروبي، أن أوروبا تحتاج إلى اتفاق موسع مع تركيا يمكن أن يسفر عن إطار لحسم النزاعات القصيرة والطويلة المدى والتي

تركيا خفض التصعيد ولم تعد إلى الحوار".

وأضاف "أمل أن تعود تركيا إلى صوابها وتتوقف عن الاستفزازات وعن الأعمال التعسفية وانتهاك القانون الدولي".

لكن أنقرة ردت بغضب قائلة إن دعم الاتحاد الأوروبي "غير المشروط" لها وصفها بمواقف اليونان وقبرص "المبالغ فيها" تتجاهل مطالب أنقرة المشروعة وتشكل بحد ذاتها مصدر توتر.

وقال المتحدث باسم وزارة خارجيتها حامي أقصوري في بيان "في وقت تتسدد تركيا كل مرة على الحوار والدبلوماسية، لن يساعد لجوء الاتحاد الأوروبي إلى لغة العقوبات في حل المشكلات القائمة بل سيزيد من عزيمة بلدنا".

وتابع أقصوري "إذا كان الاتحاد الأوروبي يرغب في إيجاد حل في شرق المتوسط فعليه التحرك دون احتياض وأن يكون وسيطا صادقا".

وتتهم اليونان تركيا بالتنقيب عن احتياطيات الغاز الطبيعي قبالة الجزر اليونانية بشكل غير قانوني. في المقابل، ترى الحكومة التركية أن المياه التي يتم فيها حفر الغاز الطبيعي على أساس تجريبي تنتمي إلى الجرف القاري التركي.

ومددت تركيا الخميس مهمة مثيرة للجدل للتنقيب عن الغاز في شرق المتوسط وأعلنت عن تدريبات بحرية جديدة في وقت يخشى أن يخرج نزاعها مع اليونان والاتحاد الأوروبي على موارد

بات الاتحاد الأوروبي على قناعة تامة بأن التعويل على الدبلوماسية والوساطات لحسم الخلاف التركي - اليوناني - القبرصي بشأن التنقيب عن الغاز في المتوسط أعجز من أن يحقق نتائج إيجابية في ظل التصعيد المتواصل، ما حدا بالتكثف إلى التهديد بفرض عقوبات اقتصادية جديدة على أنقرة، وهو نهج يرى مراقبون أنه قد يفرز واقعا جديدا.

برلين - حذر مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل تركيا الجمعة من احتمال فرض عقوبات جديدة عليها، تشمل تدابير اقتصادية واسعة النطاق، ما لم يتم تحقيق تقدم باتجاه خفض منسوب التوتر مع اليونان وقبرص في شرق المتوسط، فيما قوبلت التهديدات الأوروبية بتصعيد تركي.

وقال بوريل إن وزراء خارجية الكتلة المجتمعية في برلين "اتفقوا على أنه في غياب التقدم من جانب تركيا، قد نضع قائمة بزيادة من الإجراءات" يتوقع مناقشتها خلال قمة في بروكسل من المقرر عقدها في 24 سبتمبر.

وأضاف أن التكثف يرغب بمنح "الحوار فرصة جديدة" لكنه ثابت في دعمه للبلدين العضوين، اليونان وقبرص، في الأزم، ما عزز المخاوف من إمكانية اندلاع مواجهة عسكرية.

وأعاد نزاع بشأن الحدود البحرية وحقوق التنقيب عن الغاز إشغال الخصومة التاريخية بين أثينا وأنقرة، حيث أجرى كل من البلدين تدريبات عسكرية بحرية منفصلة.

حامي أقصوري
لجوء أوروبا إلى
العقوبات سيزيد
من عزمنا

ووافق وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الذين يعقدون اجتماعا في برلين على طلب قبرص فرض عقوبات على مزيد من الأشخاص على خلفية دورهم في عمليات التنقيب التي تجريها تركيا في مساحات مائية تطالب بها الجزيرة.

ورحبت أثينا بتطورات الجمعة إذ قال وزير خارجيتها نيكوس دندياس لوسائل إعلام يونانية "اعتقد أن الجانب اليوناني حصل على ما يملكه الحصول عليه، عقوبات محتملة في حال لم تختر

وفاة محامية بعد إضرابها عن الطعام في سجون تركيا

إسطنبول - توفيت محامية تركية مسجونة بعد إضرابها عن الطعام 238 يوما للمطالبة بمحاكمة عادلة في أحد مستشفيات إسطنبول عقب إدانتها العام الماضي من قبل السلطات التركية بتهمة الانتماء إلى منظمة إرهابية، فيما تواصل أنقرة بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان انتهاك الحريات العامة وحقوق الإنسان داخل سجونها رغم التنديد الدولي.

وقالت شركة (قانون الشعب) للحاماة على تويتر إن إبرو تيمتك أصريت عن الطعام للمطالبة بمحاكمة عادلة، لكنها توفيت بعد أن توقف قلبها. وأكدت منظمات دولية لحقوق المحامين أن تيمتك، المحكوم عليها بالسجن أكثر من 13 عاما، وزميلها أيتاج أونسال دخلا في إضراب عن الطعام في أبريل الماضي "لدعم مطلبهما بمحاكمات عادلة وتطبيق العدالة في تركيا".

وكانت تيمتك وزميلها أونسال عضوين في رابطة المحامين المعاصرين المتخصصة بالدفاع عن القضايا الحساسة سياسيا.

وتتهم السلطات التركية هذه الجمعية بالارتباط بالمنظمة الماركسية اللينينية المتشددة "جبهة حزب التحرير الشعبي الشوري" التي نفذت اعتداءات واعتبرتها أنقرة "إرهابية".

ورفضت محكمة في إسطنبول الشهر الماضي الإفراج عن المحامية على الرغم من تقرير طبي يؤكد أن حالتها الصحية لا تسمح لها بالبقاء في السجن.

وتم تقديم طلب ثان إلى المحكمة الدستورية لم يُجد أيضا. وبدلا من الإفراج عنها نقل المحاميان إلى مستشفيات مختلفين في يوليو.

وقال مراقبون من تيمتك إنها لم تكن تتناول سوى مياه محلاة وفيتامينات خلال إضرابها عن الطعام، ولم يكن وزنها يتجاوز 30 كلغ عند وفاتها.

وأثارت وفاة المحامية غضب العديد من نواب المعارضة، حيث كتب سيزغين تانريكولو النائب عن حزب الشعب الجمهوري في تغريدة "إبرو تيمتك أرسلت إلى الموت أمام أعيننا".

وأضاف تانريكولو "خسرنا بسبب الضمير الأعمى للقضاء والسياسات. كانت رغبتها الوحيدة محاكمة عادلة ونزيهة".

المرة وليست الأولى

التي يتوفى فيها أحد سجناء الرأي والناشطون بالسجون التركية بسبب إضرابهم عن الطعام طلبا لمحاكمة عادلة.

وتوفيت مغنية في الفرقة الموسيقية التركية "يوروم" في الثالث من أبريل الماضي بعد نحو 300 يوم من دخولها في إضراب عن الطعام احتجاجا على القمع الذي استهدف فرقها وعلى الملاحقات ومضايقات الأجهزة الأمنية التركية ومداهمة المراكز الثقافية.

وبانت تركيا من أكثر بلدان العالم التي تشن حملات اعتقال بحق مواطنيها تحت ذريعة الاستتباب في صلاتهم بجماعات إرهابية وذلك عقب تبني البرلمان لقانون إرهاب مخبر للجدل يقول معارضوه بأنه اليد الطولى للرئيس أردوغان لضرب معارضي السياسيين.

وفي الخامس من أغسطس الجاري، دعا خبراء مجلس أوروبا أردوغان إلى اتخاذ موقف ضد المعاملة السيئة

